

Distr.
GENERAL

S/RES/1032 (1995)
19 December 1995

مجلس الأمن



القرار ١٠٣٢ (١٩٩٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٦٠٨
المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1020 و Add.1)،

وإذ يحيط علماً بتوصيته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يشير إلى أن حكومة قبرص وافقت على أن من الضروري الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ و ١٠٠٠ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ يعرب عن قلقه لعدم إحراز أي تقدم نحو حل سياسي نهائي،

وإذ يشير إلى عدم إحراز أي تقدم في تمديد اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

٢ - يدعو السلطات العسكرية من كلا الجانبين إلى ضمان عدم وقوع أي حوادث على امتداد المنطقة العازلة وإلى تقديم تعاونها الكامل إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض لغرض النظر في إمكانية إعادة تشكيلها، وأن يقدم أية اعتبارات جديدة قد يراها في هذا الصدد،

٤ - يرحب باستعراض الحالة الإنسانية الذي اضطلعت به القوة فيما يتصل بالظروف المعيشية للقبازسة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبازسة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، ويؤيد توصيات القوة الواردة في تقرير الأمين العام (S/1995/1020 و Add.1)، ويقرر إبقاء المسألة قيد الاستعراض؛

٥ - يعرب عن قلقه إزاء استمرار تحديث القوات العسكرية في جمهورية قبرص والارتقاء بمستواها وانعدام التقدم صوب إجراء تخفيض هام في عدد الجنود الأجانب في جمهورية قبرص، ويحث مرة أخرى جميع المعنيين على الالتزام بهذا التخفيض وبتخفيض نفقات الدفاع في جمهورية قبرص للعمل على إعادة الثقة بين الأطراف وليكون ذلك خطوة أولى في اتجاه الانسحاب الكامل للقوات غير القبرصية على النحو الوارد وصفه في مجموعة الأفكار (S/24472، المرفق)، ويدعو الأمين العام إلى تعزيز الجهود في هذا الاتجاه؛

٦ - يعرب عن قلقه إزاء عدم اتخاذ السلطات العسكرية من كلا الجانبين تدابير متبادلة لحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة عدا الأسلحة الشخصية على امتداد خطوط وقف إطلاق النار وكذلك لحظر إطلاق نيران الأسلحة على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة، ويدعو تلك السلطات إلى الدخول في مناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن هذه المسألة، تمشيا مع أحكام الفقرة ٣ من القرار ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

٧ - يأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل جميع أنحاء المنطقة العازلة حيث لا يفصل بين الطرفين إلا مسافة قريبة جدا، ويدعو السلطات العسكرية من كلا الجانبين إلى التعاون مع القوة على وجه الاستعجال تحقيقا لهذه الغاية؛

٨ - يرحب بمبادرة القوة المتمثلة في تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين بنجاح، ويحث زعمي الطائفتين على تشجيع التسامح والثقة والمصالحة بين الطائفتين على نحو ما أوصت به تقارير الأمين العام ذات الصلة، ويدعوها إلى زيادة تشجيع الاتصالات بين الطائفتين وإزالة الحواجز التي تحول دون تلك الاتصالات؛

٩ - يرحب بقرار الأمين العام مواصلة الاتصالات مع الزعيمين، وبذل جميع الجهود للتوصل إلى أرضية مشتركة تكون أساسا لاستئناف المحادثات المباشرة؛

١٠ - يؤكد من جديد الأهمية التي يوليها للتبكير بتحقيق تقدم فيما يتصل بجوهر قضية قبرص وبتنفيذ تدابير بناء الثقة على النحو الذي دعا إليه القرار ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، خلال فترة الولاية القادمة، تقريرا عن مهمته للمساعي الحميدة، بما في ذلك تقييما كاملا لجهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية للحالة في قبرص؛

١٢ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
